

القدوم منه بخلاف مذهب مالك فإنه واجب بمجرد بالدم  
 كسائر وطواف الأفاقة ركن لا يصح الحج إلا به ولا يجزئ بدم  
 ولا غيره وطواف الوداع واجب على الأصح وليس بركن  
 اتفاقا وعلي قول هو سنة كالقدوم وسبائتي اذ صح ذلك  
 كله في موضعه **واعلم** ان طواف القدوم هو في حق المفرد  
 وفي حق القارن اذا كانا قداما من غير مكة ودخلها  
 قبل الوقوف **واما** المكئي خلا يتصور في حقه طواف القدوم  
 اذ لا قدوم له انتهى كلام النووي **وعند الامام مالك** قال  
 في توضيح المناسك **واما** طواف القدوم فهو مما اختلفت اهل  
 المذهب فقلا في ركنية وبقية المذهب على عدم ركنيته  
 والمعروف من المذهب انه واجب بل لانه شرط الاول ان  
 يكون الاحرام بالحج مفردا من الحل سواء كان الاحرام منه  
 واجبا كالأفاقي القادم محرما حج او قران او مزدوبا كالقيم  
 بكلمة الذي معه نفس وخروج واحرام من الحل وكذا المحرم  
 من الحرم ان كان يجب عليه الاحرام من الحل بان يقدم  
 الميقات مفتحا للنسب **او** بالعمرة والحج معا من الحل ومنه  
 ارداف الحج عليها في الحل الثاني ان لا يردف الحج على العمرة  
 في الحرم

في الحرم **او** بالعمرة والحج معا من الحل ومنه ارداف الحج عليها في  
 الحل فان وقع اردافه عليها في الحل فلا قدوم ويكون السعي  
 بعد الافاضة الثالث ان لا يصفى الزمان والا فلا يجب وصي  
 وجب فان ترك من غير عذر ولا نسيان حتى خرج لعرفة  
 لزم الدم على المشهور وان تركه لعذر او نسيان لم يلزمه  
 دم على المشهور وتركه ركعتيه من حيث لزوم الدم تركه  
**ويستحب** له ان يكثر من السفل بالطواف مدة مقامه  
 بمكة **وما** حكاه بعضهم عن الامام من ان الحاج لا يتنفل  
 بطواف بعد القدوم حتى يتم حجه غير صحيح **واذا** دخل  
 المسجد الحرام وهو يريد الطواف فحجته الطواف  
 وان كان لا يريد الطواف فحجته الركوع كبقية المساجد  
 اه قال الشيخ يحيى الخطاب المالكي فان كان محرما حج او  
 بقران وجب عليه تقديم السعي بالطواف القدوم قبل  
 رواحه الي عرفه فان لم يقدمه فحجته حكم من ترك طواف  
 القدوم فان تركه تقديمه من غير عذر ولا نسيان حتى  
 خرج لعرفة لزمه الهدى على المشهور وتركه ركعتيه تركه  
 اه حقيقتا المقام على مذهب مالك **وعند الامام ابي حنيفة**

Copyright © King Saud University